

تداعيات الآثار الاجتماعية للأزمة العالمية على مصر

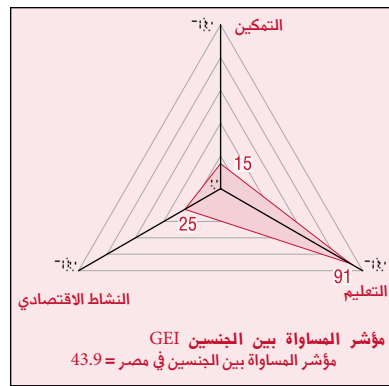
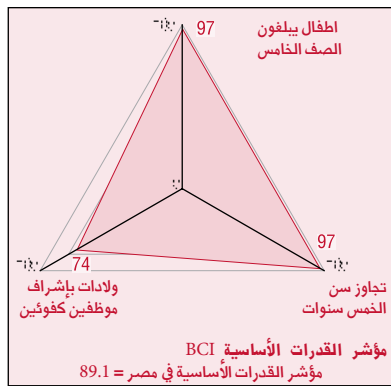
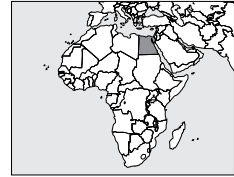
عدد السكان: 74.5 مليون (2008)

المساحة: (1000) 1.001 كم²

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: \$ 2.184 (2008)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: 7.2% (2008)

معدل التضخم: 11.8% (2008)



إعداد د. عفاف مرعي
الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية

يهرم الاقتصاد العالمي حالياً بأزمة مالية خطيرة أثرت في الولايات المتحدة الأميركية وانتشرت في أوروبا وباقي العالم. وقد أدت تلك الأزمة إلى انهيار البنوك والشركات المؤثرة، فضلاً عن الركود الاقتصادي في عدة بلدان. تتوقع الحكومة المصرية تأثر مصر بالأزمة المالية على النحو التالي:

- انخفاض في الصادرات.
- انخفاض في الاستثمارات الأجنبية.
- انخفاض في دخل قناة السويس.
- الانخفاض في دخل السياحة.
- الانخفاض في معدل نمو القطاعات ومعدل النمو الشامل.

النظام المالي المصري ضعيف الاندماج في النظام المالي العالمي. ففي حين أن هناك زيادة في تدفقات رأس المال، إلا أن هذه التدفقات محدودة نسبياً. كما أن حجم استثمارات محفظة الأوراق المالية صغيرة نسبياً، والبنوك المصرية ليست مدمجة بقوة في النظام الدولي. لذلك، فمن هذا المنطلق، أصبحت مصر معزولة إلى حد ما. ومع ذلك، فإنها ليست معزولة عن الصدمات الحقيقية التي يمكن أن تأتي من انخفاض في عائدات السياحة والتقلب في أسعار النفط، أو التحويلات في الاستثمار الأجنبي المباشر. هنا، ينبغي أن يكون هناك تمييز بين الكشف المالي مقابل الكشف الحقيقي. فمن ناحية؛ مصر ليست مكشوفة للغاية، على حد المالية، ولكن شديدة الكشف على

الحد الحقيقي. راجعت توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.6% نزولاً من 6.7%. ومع ذلك، قالت ثايمن وعدد من المحللين الآخرين؛ أن وجود سعر صرف مرن والانخفاض أسعار السلع العالمية وقوة صافي الأصول الأجنبية، موقف قد يساعد في التخفيف من أثر تباطؤ النمو. مدعومة بارتفاع الاستثمار الأجنبي وعائدات قياسية من السياحة وقناة السويس، نما الاقتصاد المصري بأسرع وتيرة في العقد الذي مضى منذ تعيين حكومة ذات توجهات السوق في عام 2004. ولكن بدأ النمو في التباطؤ في الربع الأخير من السنة المالية 08/2007، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتي جعلت معدل التضخم يصل إلى أكثر من 20% مؤثرة على الاستهلاك الخاص في أكثر البلدان العربية سكاناً. مصر في مؤشر سوق الأسهم قد تراجعت بنحو 60% هذا العام. وتشير التقديرات الرسمية أن النمو تباطأ في الربع الأول من السنة المالية 09/2008 ليصل إلى معدل سنوي يبلغ 5.8%، وقال زبير التتمية الاقتصادية عثمان محمد عثمان:

قد يعرض الاقتصاد المصري معدل نمو السنوي البطيء في نصف عقد من الزمان في هذه السنة المالية في ظل اصطدام الأزمة العالمية بعائدات السياحة وقناة السويس والاستثمار، فـ70% من عائدات النقد الأجنبي في مصر تأتي من الخدمات، والتي تعني السياحة وقناة السويس وأزمة الائتمان العالمية متوقع أن يكون لها تأثيراً شديداً على أرقام السياحة في البلدان التي تشكل فيها جزء كبير من الاقتصاد فخبراء الاقتصاد يحذرون أنها سوف وبالفعل تؤثر على السياحة والنمو السنوي في مصر. معظم توقعات النمو بالنسبة للبلدان الناشئة يجري تنقيحها نزولاً لتعكس تأثير أسوأ أزمة مالية عالمية منذ 80 عاماً. سيتم ضرب الاستثمار كما سيضعف كثيراً نمو الصادرات. على سبيل المثال، أوروبا، لا تزال تمثل حوالي 60% من الصادرات المصرية، ونتوقع أن منطقة اليورو سوف تتعاقد العام المقبل. وهذا سوف سيكون له تأثير على النمو في مصر، مضيعة أنها قد

الحكومة حافظت على النمو المستهدف بين 6 و7% في السنة المالية الحالية، قائلًا إنه سيكون من المضمون اجتذاب نحو 10 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية. وقال اقتصاديون كثيرون أنهم يتوقعون من الحكومة زيادة الإنفاق لتحفيز الاقتصاد. هذا، بالإضافة إلى الانخفاض المتوقع في العائدات، بما في ذلك تلك من الضرائب، من شأنه أن يؤدي إلى عجز أكبر في الميزانية. وقد تحدث وزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد في غرفة التجارة الأمريكية في مصر في مأدبة الغذاء الشهرية، التي عقدت في 16 من أكتوبر 2008، فناقش الآثار المحتملة للأزمة الاقتصادية المقبلة على عدد من قطاعات الاقتصاد المصري، بما في ذلك الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وعائدات قناة السويس. وقد أقر الوزير أن الظروف الاقتصادية العالمية سوف تؤدي إلى تباطؤ في النمو. وقال أن هذا الوضع يدعو إلى اتخاذ تدابير إضافية إذا كانت مصر تريد الاحتفاظ بنفس مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف "إذا واصلنا القيام بما كنا نقوم به لتحقيق نمو 7 في المئة، من الواضح جدًا بالنسبة لنا أننا لن نصل إلى هذا النمو في عام 2008 أو 2009".

وأوضح رشيد أن الحكومة تعمل حاليًا على الاستجابة للمساعدة في الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي. بينما يشير إلى أن الحوافز والدعم للقطاعات المتضررة ضرورية، ويقول إن ضمان توافر التمويل ضروري للمضي قدمًا في تحقيق النمو. وأضاف أن "حقيقة أن لدينا بنوك مصرفية سليمة، وأن لدينا ما يكفي من السيولة المصرفية، هي أخبار جيدة للغاية للحفاظ على الاستقرار [في السوق]". وأضاف "لكن إذا كنا نريد الانتقال إلى المرحلة الثانية من الوجود على الجبهة الإستراتيجية، نحن بحاجة إلى أن نرى أن النظام المصرفي يسير إلى جانبنا مع استخدام هذه السيولة"، مشيرًا إلى أن هذه السيولة ومشاركة القطاع المصرفي يجب أن يتم ضخها في مجالات التصدير والاستثمار والاستهلاك المحلي.

الآثار المترتبة على قطاع الزراعة:

يواجه العالم العديد من التحديات بصدد

موضوع الغذاء، الأكثر وضوحًا الارتفاع في أسعار الطعام، تغير المناخ والآثار السلبية المترتبة عليه؛ اقتصاديًا، واجتماعيًا وبيئيًا، والخطورة المتزايدة لنقص الطعام نتيجة لإنتاج الطاقة البيولوجية على حسابها. أزمة الغذاء العالمية أظهرت أهمية "الاكتفاء الذاتي الغذائي" للدول النامية ومن ضمنها مصر، لتجاهل العديد منهم الاستثمار في القطاع الزراعي لانخفاض أسعار الطعام العالمي على مر الـ 25 عام الماضية، ولكن مع الانخفاض المستمر في خصوبة التربة، تغير المناخ وندرة المياه للمنتجات الزراعية أصبحت المحاصيل الزراعية في انخفاض دائم، ومن ناحية أخرى زادت الواردات الزراعية في الدول النامية لزيادة عدد السكان وزيادة الطلب، مما أدى إلى زيادة الواردات الزراعية وخسارة "السيادة الغذائية" بشكل مستمر.

يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المصري، كقطاع مسؤول عن الأمن الغذائي، وهو مصدر هام للقطاعات الإنتاجية لتوفير مدخلات وخدمات أخرى، بالإضافة إلى دور الصادرات الزراعية في تحسين ميزان المدفوعات بحيث يمتص حوالي 34% من القوى العاملة.

تطورت أزمة الغذاء في مصر تبعًا لمعدلات نمو طلب الإنتاج والاستهلاك لمنتجات الطعام، وكان هناك ما يقارب الإجماع على أنها قد توصلت إلى نقطة حرجة متمثلة في الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية لإطعام السكان والتدهور في نصيب الفرد من الناتج الزراعي والإسهام المتناقص للقطاع الزراعي في مجموع الدخل المحلي.

الفقر في مصر سببه فشل سياسات التنمية المتبعة منذ منتصف القرن العشرين والتي أدت نهاية إلى نتائج مأساوية في نطاق الفقر والإفقار. حيث يندرج 20.5 مليون مصري فقير تحت فئة الفقر المدقع فيكسبون ما يقل عن دولارًا واحدًا في اليوم، و35.8 مليونًا يكسبون ما يقل عن دولارين يوميًا. بينما حصة السوق لـ 20% من السكان المصريين لديهم 43.6% من الدخل القومي، وأقل 20% من السكان يعيشون على 8.6% من الدخل القومي.

مطالب القطاع الزراعي المصري في الأعوام القادمة لتحمل العواقب قد يتم إرهابها

نتيجة للإهمال على مر السنين، مما جعل مصر مستوردًا صافيًا للغذاء.

تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع الزراعي توضح تهديدًا على التنمية الزراعية في مصر كما تنعكس على برامج أخرى للتنمية. يتوقع الخبراء أن الأزمة ستؤثر على البرامج والمخططات لتشجيع المزارعين على زراعة محاصيل إستراتيجية مثل القمح والذرة وعباد الشمس مما سيؤدي إلى الإعتماد على الصادرات من الخارج مرة أخرى، والتراجع عن سياسات التقرب من الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل إلى جانب انخفاض معدلات النمو الزراعي في مصر.

هناك أيضًا تهديدًا لمحاولات التوصل إلى الاكتفاء الذاتي لزراعة القمح في مصر نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. والتي أدت إلى انخفاض عالمي في أسعار الحبوب الغذائية في السوق العالمي. فتوجه كل المؤشرات المزارعين بعيدًا عن زراعة القمح خلال موسم الزراعة الحالي وزراعتهم للبرسيم، وهو مؤشر لكارثة غذائية.

وهذا تنبؤ أن التحرك بعيدًا عن الاستثمار في القطاع الزراعي في ظل الموقف الراهن سيؤدي إلى انخفاض فرص العمل في هذا القطاع، ودخول مجموعات جديدة، وخاصة المجتمع الريفي تحت خط الفقر، بالإضافة إلى الهجرة المحتملة من الريف، وخاصة بصعيد مصر.

هناك حاجة إلى مساندة المزارعين، تنمية الزراعة المصرية وتبنى سياسات الزراعة البديلة والتنمية المتكاملة والتي ستوفر أمن الغذاء وحياة كريمة للمصريين من خلال الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والحقوق السياسية.

الآثار المترتبة على قطاع الصناعة:

توقع أدهم نديم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة أن تلجأ المصانع في الفترة القادمة لتسريح 45% من العمالة الحالية لأنها عمالة غير مدربة، وقال نديم خلال الندوة التي عقدتها جمعية رجال الأعمال في 24 مارس الماضي، إن في مصر 2 مليون عامل في مجال الصناعة بينهم 65% مؤمن عليهم والباقي خارج مظلة التأمين مما يتطلب وضع خطة جادة للتأمين عليهم.

وكشف نديم عن انخفاض قيمة الصادرات المصرية بنسبة 30% بسبب الأزمة المالية العالمية، وقال: نعاني من فقدان الأسواق الرئيسية التي كانت تستقبل إنتاجنا التصديري خاصة في الولايات المتحدة ودول أوروبا، فضلاً عن انخفاض الطلب العالمي عامة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وعلينا الآن البحث بجدية عن أسواق بديلة كما نبحث عن استثمارات بديلة لتلك التي قد تكون انسحبت من مصر في محاولة لتقليل خسائرها التي طالتها الأزمة بشكل كبير وأربكت حساباتها المالية.

هذا وقد توقع الدكتور عثمان محمد عثمان، وزير التنمية الاقتصادية، زيادة معدلات البطالة بين 9.5% و10% في العالم المالي الجديد 2010/2009 وانخفاض معدل النمو إلى نسبة تتراوح بين 4% و4.1% بسبب الأزمة المالية العالمية.

وقال الوزير في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم 23 مارس الماضي للإعلان عن الملامح الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2010/2009 إن العام المالي الجديد سيء وصعب بسبب الأزمة العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري. وأضاف: "إن شاء الله ستزيد معدلات البطالة"، نظراً لانخفاض معدل النمو، حيث إن انخفاضاً بنسبة 1% في النمو يؤدي لزيادة عدد العاطلين نحو 150 ألف عاطل، وتابع الوزير: الأزمة الاقتصادية العالمية أعادتنا لمرحلة طويلة للخلف.

وأشار الوزير إلى أن خطة العام المالي القادم وضعت في الأساس لمواجهة الأزمة العالمية، وأكد أنه من المتوقع أن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى تريليون و181 مليار جنيه وزيادة الاستثمارات الكلية إلى 200 مليار جنيه، وذلك مقارنة بحوالي 195 مليار جنيه عام 2009/2008.

وقال الوزير إن القطاعات سريعة النمو هي الأكثر تضرراً بالأزمة حيث من المتوقع أن يصل النمو في قناة السويس إلى سالب 8%، والسياحة سالب 8.7%، والصناعة التحويلية من 8% عام 2008/2007 إلى 3.8% عام 2010/2009، والنقل من 8.1% عام 2008/2007 إلى 5.3% عام 2010/2009.

وأوضح الوزير أن القطاعات التي ستتأثر خلال العام المالي القادم ولكن بدرجات متفاوتة في ظل عدم التيقن بأبعاد الأزمة ومداهما الزمني، هي التشييد والبناء حيث سنخفض من 11% إلى 10%، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة من 6.3% إلى 5.8% والقطاع المالي من 5.4% إلى 5%.. وحول القطاعات التي تتأثر ببطء بتداعيات الأزمة، أكد عثمان أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سوف ينخفض من 11% إلى 10%.

وقال عثمان: انخفاض معدلات النمو في القطاعات الاستثمارية المختلفة يقابله تنامي الاستثمارات العامة مع الالتزام الحكومي ببرامج التنمية البشرية والبنية الأساسية وزيادة معدلات النمو في قطاع الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الأخرى من 4.7% إلى 4.9%، والخدمات الحكومية العامة من 2% إلى 3.5%، والكهرباء والمياه من 7% إلى 7.1%، وأضاف الوزير أن الفجوة التمويلية بين الاستثمارات الكلية والادخار المحلي سوف تصل إلى 85 مليار جنيه عام 2010/2009، ومن المتوقع تمويل هذه الفجوة من تحويلات العاملين المصريين بالخارج، والتي قد تصل إلى 40 مليار جنيه مقارنة بحوالي 41 مليار جنيه عام 2009/2008، لافتاً إلى أن تحويلات المصريين تأثرت بالأزمة. وأشار الوزير إلى تراجع نصيب الاستثمار الخاص لجملة الاستثمارات إلى 57% مقابل 67% عام 2009/2008.

وعلى ضوء نتائج عمل فريق رصد دار الخدمات النقابية والعمالية، فقد تم تسريح ما يقرب من 6100 عامل خلال شهر ابريل الماضي في قطاعات مختلفة منها قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والسياحة والبناء والأخشاب والبنوك والصناعات الغذائية والأدوية وقطاع الصناعات المعدنية.

ففي قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تم تسريح ما يزيد عن 3100 عامل وعاملة، منهم من تم فصله أو تسريحه مباشرة أو منحه أجازة مفتوحة، كذلك صدر قرار غلق كلي لإحدى الشركات وتسريح باقى طاقم عمالها دون صرف الأجور المستحقة لهم، كما تم تخفيض الرواتب، والحوافز وأحياناً

إغائها أو تأخيرها، وفرض جزاءات على العمال لأتفه الأسباب أو إجبارهم على العمل لساعات إضافية.

وفي قطاع السياحة تم تسريح ما يقارب 270 عامل وعاملة وانتهج أصحاب الفنادق والشركات السياحية سياسة زيادة الأجازات غير مدفوعة الأجر وتخفيض نفقات الإعاشة مع زيادة الجزاءات.

أما في قطاع البناء والأخشاب فقد تم تسريح ما يقارب 1400 عامل وعاملة بالفصل أو عرض تسوية معاش مبكر أو إيقاف بعض خطوط الإنتاج كما تم في إحدى شركات الاسمنت، كذلك تخفيض اليوميات ومكافآت الإنتاج والحوافز بكافة صورها، كما لجأ البعض منهم عند التجديد للعمال بتخييرهم ما بين الموافقة على عقد جديد براتب هزيل أو عدم التجديد.

وفي قطاع البنوك فعلى الرغم من أن فريق الرصد لم يرصد تسريح للعمال في البنوك المصرية، إلا أن شهر أبريل قد شهد مجموعة من الإجراءات اتخذتها بعض البنوك تشير إلى تأثرها بالأزمة المالية وهو ما يشير إلى تسريح متوقع للعمال خلال الشهور القليلة القادمة.. حيث قررت بعض البنوك، لأول مرة فرض أسعار على الخدمات المصرفية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتحسين مؤشرات الأرباح خلال العام الحالي. وفي الصناعات الغذائية تم تسريح ما يقرب من 700 عامل وعاملة، كما تم إجبار العمال في إحدى الشركات الزراعية على توقيع إيصالات أمانة على بياض والاستقالة مقابل استمرارهم في العمل!

أما عن قطاع الأدوية فقد بدأت بعض الشركات القابضة بالتفكير في عمليات دمج شركاتها التابعة، وهو ما حدث بالفعل في الشركة القابضة للصناعات الدوائية والتي قررت دمج الشركة العربية للأدوية مع شركة القاهرة للأدوية.. وهو ما رفضه عمال الشركتين نظراً لما سيتبع ذلك من إعادة هيكلة لعمال الشركتين. وفي شركة للمستلزمات الطبية تم إيقاف بعض الماكينات عن الإنتاج ولم يتم صرف رواتب العمال خلال شهري فبراير ومارس سنة 2009 بحجة تطوير المصنع، لم يتم تسريح أى عامل من المصنع لكن تم إعطاء بعض

العمال إجازة مفتوحة بدون مرتب، ووقف صرف بدل الانتقال وقيمتها 75 جنيها منذ شهر يناير الماضي..

وفي قطاع الصناعات المعدنية فقد رصد فريق العمل تسريح ما يقرب من 550 عامل وعاملة من بينهم عمالة وصلت سنوات خدمتها أكثر من عشر سنوات، كذلك أجبرت إحدى الشركات عمالها بتوقيع عقود جديدة بأجور متدنية.

السياحة:

أكد مجلس السياحة والسفر العالمي أنه بعد أعوام من النمو المتواصل، فإن صناعة السياحة والسفر تراجعت في معدلات النمو بشكل كبير العام الماضي، وتوقع أن تعاني هذه الصناعة من عامين شديدي الصعوبة (2010/2009) إلى أن تلتقط أنفاسها بعد ذلك وتعود للازدهار من جديد.

أما في مصر فقد أشار تقرير لجنة الخطة والموازنة عن الحساب الختامي للدولة والهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي والخزانة العامة إلى انخفاض الإيرادات السياحية بعد أن تراجع معدل نمو أعداد السائحين الوافدين خلال الربع الثاني من عام 2009/2008 إلى 1% مقابل نحو 15% في الربع الأول. كما شهدت الإيرادات السياحية تراجعاً وصل معدله إلى 11% محققاً 2.4 مليار دولار، في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2008، مقارنة بنحو 2.7 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي، في حين تراجع عدد الليالي السياحية ليليل نحو 28.9 مليون ليلة، مقارنة بنحو 31.2 مليون ليلة بنسبة تصل إلى 11% في الفترة ذاتها، وكل ذلك كان له انعكاساته على العمال.

وأيضاً، في بعض القرى السياحية، تم خفض حوافر العمال بنسبة 25%، بالإضافة إلى تخفيض بعض المميزات مثل تخفيض نفقات الإعاشة للعمال وزيادة أيام الإجازات غير مدفوعة الأجر وأيضاً ارتفعت نسبة الجزاءات بشكل ملحوظ.

وفي شركة سياحة أخرى بالفردقة، والتي يبلغ عدد عمالها 890 عامل منهم 350 عاملة، تم إغلاق جزء منها وتم تسريح 200 عامل وعاملة.

وفي فندق الصفا للسياحة بمحافظة سوهاج، الذي يبلغ عدد العاملين به 85 عامل تم تسريح 25 عاملاً منهم 7 عاملات في شهر أبريل الماضي، لقلة النزلاء بالفندق.

البناء والأخشاب:

بدأت آثار الأزمة المالية بالظهور على صناعة الأثاث والأخشاب في مصر، حيث أكد المهندس أحمد حلمي رئيس مجلس تصدير الأثاث، عن مخاوفه من احتمال أزمة محققة الوقوع خلال الشهور القادمة ووصف تلك الفترة "بالشهور العجاف"!.. أكد حلمي أن نسبة صادرات الأثاث قد ارتفعت خلال الشهرين الماضيين بما يقرب من 25% وهي عقود مبرمة منذ العام الماضي، بينما شهدت معدلات العقود الجديدة تراجعاً كبيراً منذ بداية العام الحالي مما يهدد بأزمة أكيدة سوف تظهر خلال الشهور القادمة وتستمر لمدة عامين علي الأقل، وأرجع ذلك إلى ضعف القوة الشرائية وذلك على مستوى العالم نتيجة الأزمة المالية العالمية.

أما عن صناعة الرخام فقد أكد أعضاء شعبة الرخام والجرانيت باتحاد الصناعات المصرية، أن الأزمة المالية العالمية أثرت سلباً على قطاع الرخام والجرانيت، حيث تراجعت الأرباح بنسبة 30% حسب أعضاء الشعبة. وقال د. مدحت مصطفى رئيس الشعبة: "إن تأثير الأزمة العالمية على القطاع تأثيراً كبيراً نظراً لأن القطاع يعتمد بشكل أساسي على التصدير، لافتاً إلى أن القطاع يهدف بشكل أساسي لتحقيق نفس مكاسب العام الماضي، والتي وصلت إلى 350 مليون دولار، مؤكداً أن القطاع يراهن بشكل كبير على السوق الأفريقية".

وفي مصنع أسمنت أسيوط، الذي تملكه شركة سيمنس الفرنسية، الذي يبلغ عدد العمال فيه 4400 عاملاً، منهم 680 عاملاً معيناً والباقي عمالة مؤقتة ويومية، قامت إدارة المصنع بإيقاف خط إنتاج بدعوى الصيانة.

كما قامت شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة بتسريح ما لديها من العمالة المؤقتة أواخر شهر مارس الماضي وعددهم 400 عامل، وذلك من خلال إصدار قرار إداري بإنهاء العقود المبرمة معهم.

وفي شركة السويس للأسمنت أعلن مسؤولو الشركة في شهر فبراير الماضي عن خطة لتخفيض العمالة، حيث طرحت الشركة المعاش المبكر لمن يرغب من العاملين مقابل مكافأة تقدر بـ 50 ألف جنيه لكل عامل، وفقاً لمرتباتهم، وهو ما رفضه العاملون ولجنتهم النقابية.

في الشركة الهندسية للصناعات والتشييد "سيك" استغنت الإدارة عن 150 عاملاً خلال شهر يناير الماضي، بحجة الأزمة المالية العالمية ولم تقم الإدارة بالتسوية القانونية للعمال، حيث صرفت لهم فقط شهرين مكافأة عن إجمالي مدة الخدمة التي وصلت إلى عشر سنوات لبعضهم.

قامت شركة الكابلات الكهربائية بالاستغناء عن 600 عامل مؤقت لديها، وذلك من خلال خفض مرتباتهم بالعقود الجديدة، حيث أجبرت الإدارة العاملين على التوقيع على العقود الجديدة والمرتب الجديدة، ومن رفض من العمال رفضت الإدارة تجديد عقده، علاوة على امتناعها عن توزيع الأرباح البالغة نسبتها 10% وفقاً لقانون الشركات بدعوى الأزمة المالية وعدم توافر سيولة مالية.

في أول شهر مارس الماضي أرغمت إدارة "الشركة المصرية لصناعة الرخام والجرانيت" أكثر من 20 عاملاً على تقديم استقالاتهم، وقبول تعويض الشهرين عن كل عام، ولكنها لم تقم بالإعلان عن طلب عمالة جديدة حتى الآن.

الطب:

في إطار مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية بدأت بعض الشركات القابضة بالتفكير في عمليات دمج شركاتها التابعة، وهو ما حدث بالفعل في الشركة القابضة للصناعات الدوائية والتي قررت دمج الشركة العربية للأدوية مع شركة القاهرة للأدوية، وهو ما رفضه عمال الشركتين نظراً لما سيتبع ذلك من إعادة هيكلة لعمال الشركتين. وقد اعتصم نحو 1500 من عمال القاهرة للأدوية بمقر الشركة بميدان فيكتوريا في شبرا احتجاجاً على قرار الدمج، ذلك أن أسباب اعتراض العمال على محاولات الدمج هو لأن مديونيات الشركة العربية تخطت 81 مليون

جنيه، 30 منها للبنوك و20 مليوناً ضرائب متأخرة، ومدبونية 31 مليون جنيه لشركة الجمهورية للأدوية، مضيفاً أن مجلسي إدارة الشركتين يريد بناء مصنعاً جديداً من أجل الدمج تكلفته 350 مليون جنيه.

وقال أحد العمال: " أن هناك توقعات بتقليص العمالة الى أقصى حد خاصة بعد أن ضربت الأزمة المالية العالمية صناعة الدواء في مصر وأصبحنا نستورد أكثر من 90 % من الخامات المستخدمة في الصناعة حسب تصريحات الدكتور مجدي حسن رئيس الشركة القابضة للأدوية ولكن الأمر سوف يزداد سوءاً في حالة الدمج مع شركة خاسرة وليس كما يدعى رئيس الشركة بان الدمج هو إعادة هيكلة الشركتين وزيادة قدرتهما على المنافسة عالمياً، وترددت أنباء في أوساط العمال بنية الشركة طرح برنامجاً للمعاش المبكر وهو أمر يؤكد رغبة الشركة في تقليص العمالة قبل الدمج".

مبيعات السيارات:

أكد منتجو وصناع السيارات في مصر انخفاض مبيعات السيارات بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وأوضح بعض المسؤولين في شركات السيارات تراجع مبيعات السيارات بقوة نحو 50 الى 80% بالمقارنة بعام 2007/2008.

قال المهندس جورج عبد الملاك مستشار رئيس مجلس الإدارة للشئون الفنية والمشروعات الصناعية بشركة « غبور»: إن مبيعات السيارات تراجعت بنسبة لا تقل عن 50% بالمقارنة بعام 2008.

لافتاً الى أن شركات السيارات تنتظر دخول البنوك في الشهر الحالي لدعم خطة تمويل قروض للسيارات كما حدث في 2008 وهي الخطة التي حققت نسبة ربح للبنوك تصل الى 120% حسب قوله، وتوقع عبد الملاك أن تدخل سوق السيارات في حالة من الركود إذا لم تدعم البنوك خطة تمويل جديدة لهذا العام وهو ما قد يؤدي لتخفيض العمالة بشكل هائل أو إغلاق الشركات في حالة ركود السوق وعدم تدخل البنوك.

وأكد المستشار أن تخفيض العمالة جاء نتيجة تخفيض الإنتاج، حيث تم تسريح عدد من العمال في نهاية العام الماضي من العاملين في شركة غبور كنتيجة للأزمة

المالية العالمية.

وقال مستشار مجلس الإدارة بالشركة إنه تم تخفيض أيام العمل من 5 الى 3 أيام فقط بالإضافة الى إلغاء وتخفيض بعض حوافز العاملين وإلغاء « بونص» مبيعات 2008 على مستوى الإدارة بالشركة بالإضافة الى تقليل مرتبات بعض العاملين نتيجة تأثيرات الأزمة على الشركة.

وقال مرقص حنا، مدير إدارة قطع الغيار بشركة إخوان مقار: إن تأثيرات الأزمة جاءت مباشرة على قطاعات الإنتاج والمبيعات لشركات السيارات والتي أدت الى تراجع مبيعات السيارات بنسبة 50% للعام الحالي مقارنة بعام 2007/2008 مما أدى الى قيام بعض المصانع والشركات بخفض إنتاجها لمواجهة حركة ركود السوق بالإضافة الى قيام بعض الشركات بخفض العمالة خلال الفترة الحالية نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتوقع حنا أن تستمر الأزمة لمدة عام على الأقل.

كذلك قامت إدارة شركة جولدى للأجهزة الكهربائية «تلفزيونات وغسالات وتلاجات» بالاستغناء عن 60 عاملاً خلال الشهر الماضي، بعد أن استطاعت إرغامهم على تقديم استقالاتهم مقابل حصولهم على شهرين عن كل سنة عمل بالشركة، وقامت بالإعلان عن حاجتها لعمالة جديدة، تعمل بأجر شامل 400 جنيه، الأمر الذي أكد صحة تأكيدات العمال بأن الشركة تنوي التخلص من العمالة القديمة، ممن يحصلون على أجور مرتفعة نسبياً، وضاعف من مخاوف العمال المتبقين بالشركة، نظراً لتوقعهم اقتراب يوم التخلص منهم بعد إتقان العمالة الجديدة للعمل.

في شركة دريم لاند قامت إدارة الشركة بصرف 40 عاملاً من عمالها القديمة، بعد إرغامهم على تقديم الاستقالة مقابل الحصول على شهرين عن كل عام، وبعدها قامت بطلب عمالة جديدة مقابل 400 جنيه لكل عامل!!

العاملون بالخارج:

بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية، بدأت تظهر على الساحة، ومن بين ضحاياها عدد كبير من المصريين العاملين في الخارج، كما هو الحال في الداخل، فقد اضطرت مصانع

وشركات ومؤسسات في مختلف الدول الأجنبية والعربية، الى الاستغناء عن جانب من عمالها وتقليص حجمها لتلافي شح الإفلاس، مما سيؤدي لعودة عدد كبير من العاملين المصريين، خلال الأشهر القليلة القادمة. وتوقع خبراء الاقتصاد، بأن يصل حجم العائدين الى أكثر من ربع مليون مصري، هذا في الوقت الذي لم تستعد فيه الحكومة لاستيعاب تلك العمالة التي تشكل عبئاً جديداً في سوق العمل، وستضاف الى طابور العاطلين، الذي يتجاوز 10 ملايين عاطل. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة، عن عدد العمالة المصرية في الخارج، إلا أن الأرقام تشير الى أن أعدادهم وصلت الى نحو 6 ملايين مصري، يعملون في مهن مختلفة، بينما كشفت وزيرة القوى العاملة والهجرة عائشة عبد الهادي عن أن عدد المصريين الذين يعملون في الخارج تجاوز 4 ملايين و700 ألف مصري، وذلك طبقاً لإحصائيات عام 2008 الماضي، بينما قدر الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء حجم العمالة المصرية بالخارج بنحو 3.5 ملايين مصري، منهم 2 مليون و180 ألفاً في دول الخليج، و مليون و320 ألفاً في الدول الأوروبية، وأستراليا، وكندا، والولايات المتحدة الاميركية. ورصد التقرير الشهري، لمركز المعلومات بمجلس الوزراء، تراجع المؤشر العام للطلب على العمالة المصرية بشكل عام الى نحو 362 نقطة مقابل 638 نقطة، كما تراجع الطلب على حملة المؤهلات العليا محلياً وخارجياً الى 257 نقطة مقابل 820 نقطة.

الأرقام تشير الى وجود نحو 6 ملايين عامل مصري في الخارج. والمشكلة الحقيقية هي احتمالات عودة عدد كبير من العاملين المصريين، مما سيؤدي لإحداث حالة من الارتباك في سوق العمل، نظراً لعدم استعداد الحكومة لاستيعابهم، فضلاً عن تمتع أغلبهم بمهارات وكفاءات في مجالات عديدة تمكنهم من إحلال عمل العمالة الموجودة في مصر لأن الشركات الآن تطالب بتعيين ذوي الخبرات والكفاءات، وفي كلتا الحالتين سلاحظ خلال الأشهر القليلة القادمة، زيادة حجم البطالة في مصر، وارتفاع معدلات الكساد مما سيؤثر بطريقة سلبية على سوق العمل.

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمعالجة آثار الأزمة على الاقتصاد المصري:

- I. زيادة الإنفاق العام في مجالات الاستثمار العام ودعم الأنشطة الاقتصادية، بما ينعكس على تنفيذ المشاريع الملحة، التي تتطلب عمالة مكثفة، وضخ الملايين من الجنيهات كرسوم مما يزيد من الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج وتوفير الإنتاج المصري بدفعة للأمام.
- II. تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الوسيطة والرأسمالية، والتي تساعد الشركات على المنافسة في الخارج، وتشجيع الاستثمار والتشغيل.
- III. التحكم في ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية لمدة عام لتشجيع الاستثمار.
- IV. تنفيذ استثمارات في حدود 15 مليار دولار في مشاريع تحت إطار المشاركة بين القطاعين العام والخاص.
- V. الاستثمار في جذب الاستثمارات من الخارج

- بصفة عامة وخاصة من المنطقة العربية، بما لا يقل عن 10 مليار دولار سنويا.
- VI. توفير فرص الاستثمار في القطاع الحقيقي للدراسات القابلة للتنفيذ، مثل النفط والموارد المائية، والطيران المدني والبنى التحتية والسياحة والتنمية الحضرية والزراعة والتجارة الخارجية وتكنولوجيا المعلومات.
 - VII. تفعيل دور مكاتب الاستثمار في المحافظات وقدرتها على تنشيط وتشجيع الاستثمار ومنح التراخيص.
 - VIII. حل مشاكل الاستثمار وإزالة العقبات، لا سيما في القطاعات كثيفة العمالة، مثل الزراعة والصناعة والمقاولين وقطاع الخدمات.
 - IX. تفويض مجالس المناطق الصناعية والموافقات الصناعية الصادرة لمنح تراخيص التشغيل.
 - X. تحقيق التوازن والاستقرار في أسعار الطاقة للصناعة.
 - XI. دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية

- والتصديرية.
- XII. توفير الأراضي اللازمة لمشاريع البنية التحتية والنشاط الإنتاجي.
 - XIII. ما يقرب من 500 ألف فدان من الاستثمارات الجديدة في القطاع الزراعي.
 - XIV. التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي لتشجيع توافر الإئتمان لتمويل المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم ومشاريع استغلال فائض السيولة الكبيرة في تمويل المشاريع الإنتاجية.
 - XV. دفع نشاط التمويل العقاري لتمويل البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.
 - XVI. الاستمرار في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج إصلاح النظام المصرفي.
 - XVII. حزمة من التشريعات اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي.
 - XVIII. إعادة النظر في القرارات والإجراءات التي لها أثر سلبي على النشاط الاقتصادي - في المناطق الحرة من تكرير النفط.
 - XIX. التنشيط المستمر لقطاع السياحة.